الانتخابات التركية لعام 2023 وتداعياتها على العراق

كراسة استراتيجية

العدد 21 حزيران 2023

الانتخابات التركية لعام 2023 وتداعياتها على العراق

2023

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

كراسة استراتيجية
فصلية تعني بالموضوعات الساخنة في المنطقة والعالم

رئيس التحرير
أ.د. محمد منذر جلال
سكرتارية التحرير
د. علي عبد الكريم حسين
هيئة التحرير
أ.د. رياض مهدي عبد الكاظم
أ.م.د. زياد يوسف
أ. م.د. عماد جاسم محمد
د. عمار عباس شاهين

عنوان الكراسة: الانتخابات التركية لعام 2023 وتداعياتها على العراق
تاليف : مجموعة من الباحثين
الطبعة الاولى حزيران 2023
جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يسُمح بإعادة اصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات او نقله او استنساخه بأيّ شكل من الأشكال من دون إذن خطي مسبق من مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

مقدمة المركز

ان تركيا بما تمثله من موقع استراتيجي مهم وكثافة على مستوى العلاقات الخارجية لابد وان تترك اثرها وبشكل متجدد على كل البيئة المحيطة سواء من جوار إقليمي أو دولي، وبالتالي فان الاحداث والمتغيرات السياسية التي تجري في الداخل التركي تكون محطة للاهتمام والتحليل من قبل الدول المجاورة بشكل مباشر . وتكاد انتخابات عام 2023 تختلف عن مثيلاتها من انتخابات سابقة فهي تمثل التحدي الاكبر سواء للداخل التركي الذي لم يعد فيه حزب العدالة والتنمية قادرا على تحقيق الاغلبية وان تحالف مع حلفائه التقليديين والمعارضة التي اقتربت من كسب اصوات النصف المساوي وهي دلالة خطيرة للحزب المتحكم في السلطة منذ عام 2002 ، او للخارج المحيط بتركيا وما يشهده من احداث لعل اهمها الحرب الروسية الاوكرانية ، وكلا الحدثين تمثّل تحديا كبيرا لصانع القرار السياسي في تركيا في ضوء بيئة الاستقطاب السياسي المستمرة والتقلبات الاقتصادية التي فرضتها ظروف الحرب .

اردوغان الذي فاز في الانتخابات بجولتها الثانية سيجد نفسه امام ملفات ساخنة للغاية ، على الرغم من استباقه للاحداث واجراءه تغيرات كبيرة على مستوى الوظائف النخبوية في الدولة (الامنية) منها على وجه الخصوص ظنا واعتقادا بأنها يمكن ان تؤثر في خلق كابينة سلطوية جديدة تستطيع ان تتعامل مع الملفات الساخنة بشكل افضل من سابقتها ، ولاشك ان العراق سيكون حجر الزاوية في مرمى صانع القرار لما يشكله من اهمية بالنسبة لتركيا ، فهي تشترك معه بلمفات مهمة (المياه، الطاقة، الوجود العسكري، مكافحة الارهاب ، حزب العمال الكردستاني ، طريق التنمية المزمع اقامته) كل تلك القضايا تمثل مساحات شائكة ومعقدة على صعيد العلاقات مابين البلدين وبالتالي فان العراق بدوره يعول كثيرا على ايجابية حالة التغيير التي حدثت في تركيا وتحديدا على صعيد هذه القيادات وكيف يمكن ان تتعامل مع تلك الملفات التي لا تؤثر في تداعياتها على علاقات طرفي العلاقة فقط بل تتعداها لكل دول الاقليم الاخرى .

الانتخابات التركية

صراع القوى السياسية واتجاهات تصويت الشعب التركي

أ.م.د. علي دريول الجبوري[1]*

إنَّ الحديث في هذه الورقة سيكون عن الانتخابات التركية المزدوجة التي جرت في 14 أيار - مايو الجولة الأولى و28 آيار للجولة الثانية والتي بموجبها أنتخب الشعب التركي رئيس الجمهورية لخمس نوات قادمة فضلا عن انتخاب 600 عضوا لمجلس الشعب التركي.

فما هي طبيعة الانتخابات في النظام السياسي في تركيا ؟ وما هي طبيعة التشكيلة الحزبية أو خريطة الحزبية في تركيا ؟ وكيف انعكست على اتجاهات التصويت للشعب التركي في المراحل السابقة وصولاً إلى نتائج الانتخابات الاخيرة والتي تمخضت عن تحالفات سياسية داخلية لعبت دورا مهما في ترجيح كفة الرئيس اردوغان وحصوله على ولاية جديدة مدتها خمس سنوات على رأس الهرم السياسي وهذا ما سنبحث فيه تباعاً.

أولا : النظام السياسي في تركيا

النظام السياسي في تركيا هو احد مآثر الزعيم التركي الراحل (مصطفى كمال أتاتورك) الذي تمكن هو وزملاؤه(بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية اثر خسارتها الحرب العالمية الأولى وتقسيم ممتلكاتها بين الدول المنتصرة في الحرب التي اندلعت مطلع القرن الماضي القرن العشرين) من إعادة تأسيس ما يعرف اليوم بدولة تركيا الحديثة ونظامها السياسي عام 1923 وبعد صدور أول دستور لها عام 1924 تبلور هذا النظام السياسي وهويته المعروفة كونه نظاما برلمانيا تمثيلياً يتكون من منصب شرفي لرئيس الجمهورية وبرلمان منتخب يتمخض عنه حكومة يشكلها الحزب الفائز والتحالف

(1)* **أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد/ عضو الهيئة الاستشارية لمركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية**

الحائز على اغلبية داخل البرلمان وتوالت الإعلانات الدستورية منذ ذلك التاريخ بصدور الدساتير الجديدة منذ دستور عام 1923 وصولاً إلى الدستور النافذ وهو دستور عام 1982 بكل تعديلاته التي سنأتي إلى بيانها لاحقا.

ثانيا : خريطة الأحزاب السياسية في تركيا

عرفت تركيا و نظامها السياسي الجديد الذي انبثق عام 1923 الظاهرة الحزبية بشكل مبكر ذلك عندما اسس مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية أول حزب له وأسماه (حزب الشعب الجمهوري) واشتراك في أول انتخابات برلمانية عامة استنادا للدستور الأول للبلاد عام 1924 تمكن الحزب من اكتساح المقاعد الانتخابية وذلك لشعبية أتاتورك وشخصيته القوية المستندة على الإنجاز حيث نقل الشعب التركي والدولة الجديدة على كل المستويات في مدة زمنية بالغة التعقيد والخطورة خصوصا والحديث هنا عن إعادة تأسيس الدولة ومؤسساتها بموجب الفلسفة أو الأيديولوجية الجديدة التي تبناها مصطفى كمال أتاتورك والمستندة على المبادئ التي اطلقها آنذاك وهي (القومية، والديمقراطية، والدولتية، والشعبية والعلمانية) والملاحظ هنا أنه سيطرة حزب أتاتورك الذي استمرت لمدة غير قصيرة من 1923 إلى نهاية العقد الرابع من القرن العشرين كانت للأسباب آنفة الذكر ولم تكن على شاكله سيطرة الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث كما كان يعرف بطريقة الاستحواذ أو الاستيلاء على السلطة والحياة السياسية بالقوة وبالأجهزة البوليسية وعدم السماح للمعارضة والاحزاب السياسية الأخرى بالاشتراك في العمل السياسي والسبب في ذلك هو رغبة الشعب التركي وتقبله للمبادئ والرؤى التي جاء بها حزب الشعب الجمهوري، وبالتالي كان الشعب يعطي صوته وكانت الأغلبية تعطي صوتها الى حزب الشعب الجمهوري وعليه ليس من الصحيح إطلاق وصف (مرحلة الحزب الواحد) على تلك المرحلة.

لكن بعد ذلك ظهرت على الساحة التركية تنظيمات سياسية مختلفة وهو أمر طبيعي وذلك استجابة إلى التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية وتوزعت الأحزاب السياسية على ثلاثة اتجاهات رئيسية.

1/ الأحزاب السياسية اليمينية

2/ الأحزاب السياسية اليسارية

3/ الأحزاب الإسلامية أو ذات التوجه الإسلامي

ثالثا: التعديلات الدستورية و انعكاساتها على الانتخابات

شهد النظام السياسي في تركيا حركة تطور دستورية طبيعية بعد نسخ وإصدار الدساتير الجديدة اثناء السنوات (1982/1923) وحركة تعديل الدستور النافذ لعام 1982 والتي استمرت الى انطلاق الانتخابات التي نحن بصددها وهي ظاهرة صحية صحيحة تنم عن استجابة طبيعية للتحولات الحاصلة في المجتمع وفي الدولة ومؤسساتها على حد سواء من جهة وإلى مرونة الدستور التركي لعام 1982 من جهة ثانية، الذي تبلورت بجملة تعديلات كان آخرها تعديل عام 2017 والتي تبلورت في محورين المحور الأول تغيير شكل النظام السياسي من نظام برلماني تقليدي إلى نظام رئاسي أو شبه رئاسي (مختلط)، المحور الثاني تعديل آلية الانتخاب.

فيما يتعلق بالمحور الأول فإن التعديلات الدستورية الجديدة أطاحت بثوابت أو قواعد النظام البرلماني المنصوص عليها في الدستور 1982 و أوصلت النظام السياسي فيه إلى توصيف جديد بفعل تلك التعديلات بحيث اصبح النظام رئاسيا أو شبه رئاسي مختلطاً يحاكي النظامين السياسيين في الولايات المتحدة وفرنسا باختلافات ممكن الإشارة إليها:

1. في تركيا وفرنسا الانتخابات الرئاسية في جولتين في حين ينتخب رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة من جولة واحدة.
2. في فرنسا و الولايات المتحدة تجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدين منفصلين في حين تكون الانتخابات في تركيا مزدوجة لكليهما وفي موعد واحد.

وهكذا أصبح رئيس الجمهورية في تركيا رئيسا للسلطة التنفيذية بكل صلاحياتها ومهيمنا على القرار السياسي التنفيذي إلى جانب اغلبية المؤيدين له في البرلمان.

اما فيما يتعلق بالمحور الثاني فإن التعديلات الاخيرة لعام 2017 على العملية الانتخابية والتي كانت على شكل مقترحات تعديلات تم الاستفتاء عليها وفازت بأغلبية 339 صوتا داخل البرلمان متجاوزا بذلك الأغلبية المنصوص عليها في فقرة التعديل الدستوري في نسخة دستور عام 1982 والبالغ 330 صوتاً.

اما أبرز التعديلات في الاقتراح الجديد على آلية الانتخابات لعام 2017 فكانت كالاتي :

أ. زيادة عدد أعضاء البرلمان إلى 600 نائب بعد أن كانت 550 نائباً.

ب. خفض الحد الأدنى لسن المرشحين للبرلمان إلى 18 سنة بعد أن كان 25 سنة.
ج. تخفيض نسبة الحسم 10% إلى 7% لإتاحة الفرصة أمام القوى السياسية الصغيرة للوصول إلى البرلمان.
د. تنظم الانتخابات المزدوجة مرة كل خمس سنوات بعد أن كانت أربع سنوات.
ه. للرئيس حق في تعيين نائب له أو عدد من النواب.
و. يتمكن الرئيس والبرلمان معا من اختيار أربعة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العموميين والمجلس القضائي وكذلك له الحق في اقالة شخصيات بارزة في السلك القضائي.
ز. خول التعديل الرئيس الحق في فرض حالة الطوارئ في حالات معينة على شاكلة الفترة العصيبة التي ترافقت مع الانقلاب الفاشل لعام 2016.

اما بخصوص عملية الاقتراع التي تمت في الانتخابات المزدوجة لعام 2023 فقد أشار سجل الناخبين وإعداد الناخبين في تركيا سواء داخل البلاد أو خارجها يبلغ على النحو التالي، الناخبين داخل تركيا بلغ عددهم لعام 2023(60,797,880 مليون) ناخباً في حين بلغ عدد ناخبي الخارج في سجل الناخبين الرسمي (3,416,721 مليون) ناخباً.

رابعا: التحالفات الانتخابية

اشترك في الانتخابات الاخيرة لعام 2023 تحالفان كبيران أو رئيسيان هما:

1. تحالف الجمهور ويشمل القوى السياسية كل من
- حزب العدالة والتنمية الحاكم
- حزب الحركة القومية
- حزب الرفاه الجديد
- حزب بار

تشكل هذا التحالف بعد عام من الانقلاب الفاشل عام 2016 مرشح التحالف هو الرئيس المنتهية ولايته قبل الانتخابات رجب طيب أردوغان حمل هذا التحالف الذي يميل إلى يمين الوسط رؤى مشابهة الى رأي المحافظين في ما يتعلق بالهوية الثقافية للشعب التركي وتبجيل الموروث الإسلامي العثماني وتتفق مكونات هذا التحالف على محاربة حزب العمال الكردستاني وجناحه العسكري وحركة فتح الله كولن.

2. تحالف الأمة ويشمل القوى السياسية التالية

- حزب الشعب الجمهوري
- الحزب الجيد
- حزب السعادة
- حزب التقدم والديمقراطية
- حزب المستقبل
- الحزب الديمقراطي

مرشح هذا التحالف هو السيد كمال كليجدار اوغلو رئيساً للجمهورية، الملاحظة البارزة على هذا التحالف هي أيضا قوى سياسية قد لا تكون متشابهة او متماثلة أو منسجمة في طروحاتها السياسية وانتماءاتها الفكرية فمثلا تجاذب هذا التحالف ايديولوجيات سياسية شتى منها العلمانية والاتاتوركية والقومية إلى جانب متبنيات اليمين المحافظ الذي يشارك العدالة والتنمية في خطوطه الفكرية العامة , هذا التقاطع بين أفكار مكونات هذا التحالف كلها كانت تجمعها آصرة واحدة هي الإطاحة بالرئيس أردوغان وعدم الانسجام مع سياسات التفرد ومحاولات إنتاج الدكتاتورية كما يزعمون , ويهدف التحالف إلى العودة في البلاد إلى النظام البرلماني التقليدي ورفع شعار (النظام البرلماني المعزز).

واسفرت نتائج الانتخابات كما هو معروف إلى فوز التحالف الأول بزعامة الرئيس اردوغان بعد الجولة الثانية له والتي معناها التجديد للرئيس أردوغان لحكومة رئاسية جديدة امدها خمس سنوات وهي الفرصة الأخيرة للرئيس بموجب الدستور وذلك بعد جولة الإعادة (الجولة الثانية) .

كذلك لابد من الإشارة إلى أنٌ سبب نجاح أردوغان وحزب العدالة والتنمية مبعثه اساسا يكون في ادارته الجيدة للملف الاقتصادي والذي انعكس بصورة قبول شعبي وهو يعني رؤية إيجابية من الشعب التركي لحزب العدالة والتنمية والذي بموجبه تمكن الحزب من الوصول إلى السلطة منذ عام 2002 ولحد الانتخابات الاخيرة ومنه تمكن تمكن من نقل تركيا إلى محطات متقدمة اقتصاديا وانتشالها من حالات التخلف في كل مجالات و مفاصل الاقتصاد في تركيا قبل سنوات حكمه.

ومن مظاهر تلك النهضة الاقتصادية والتي ترافقت مع ارتفاع نسبة الفرد التركي من

الناتج القومي إلى معدلات غير مسبوقة مع انه فشل أو أخفق في ملفات أخرى مثل ملف التعامل مع حزب العمال الكردستاني وملف التدخل في القضايا الإقليمية حيث تدخلت حكومة العدالة والتنمية في العراق وفي سوريا وفي ليبيا وفي أماكن أخرى، وكذلك فشل الحزب والحكومة لحزب العدالة والتنمية في قبول تركيا في الاتحاد الأوربي، وكذلك التدهور الاخير الذي حصل على قيمة الليرة التركية والتي أسهمت إلى حد كبير في الأزمة الاقتصادية التي إصابة البلاد لحد الآن.

السياسة التركية تجاه العراق بعد انتخابات 2023
أدوار مركبة وثوابت متجددة

أ.د. علي فارس حميد[1]*

كان لفوز الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات التركية دلالات جديدة قد لا تكون مشابهة للنتائج السابقة من حيث التداعيات والترتيبات، فالنتائج لم تكن نهائية إلا بعد الجولة الثانية في آيار 2023 مما يعني أن هنالك حاجة ماسة لإعادة ترتيب جمهور حزب العدالة والتنمية بشكل حقيقي في حال أرادت قيادة الحزب الإستمرار في الحكم، فضلاً عن أن هذه المرحلة السياسية القادمة تتطلب من العدالة والتنمية بشكل عام والرئيس أردوغان بشكل خاص سياسات جديدة يمكن عن طريقها تحسين صورة الحزب وقيادة حزب العدالة والتنمية في تركيا لأجل الإستمرار في الحكم، الأمر الذي يعني أن هنالك تحضير لقيادة ناشئة يتم تهيئتها للقيادة في تركيا.

اولا: تقييم البيئة وتوجيه الانطلاق من الداخل

إن طبيعة الوضع السياسي والاقتصادي في تركيا من حيث مؤشرات التضخم والرأي العام تتطلب من الرئيس أردوغان العمل على سياسات جديدة للتأثير من جديد في ميول الناخب التركي، فهنالك جملة من المؤشرات التي تتعلق بمؤشرات التضخم في تركيا مما يتطلب من الحكومة التركية العمل على تعزيز الإنفاق الداخلي ودعم بعض الفئات الاجتماعية فضلاً عن تنامي الجمهور السياسي للأحزاب الأخرى المنافسة لحزب العدالة والتنمية.

يبدو واضحاً من التركيبة الحكومية التي إختارها الرئيس أردوغان أن هنالك أدوار مركبة سوف يعمل عليها في هذه المدة الرئاسية، وفي مقدمة ذلك هو تعيين هاكان فيدان رئيس المخابرات وصندوق الأسرار حسب ما يوصف به من قبل وسائل الإعلام الدولية، إذ يعد هاكان من الشخصيات المهمة في تركيا وأحد قيادات المستوى الثاني ووجوده في قيادة وزارة الخارجية يعني أن هنالك الكثير من الملفات التي تجمع ما بين

(1)* عميد كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الإستخبارات والخارجية سوف تتم معالجتها من حنكة هاكان الدبلوماسية، فضلاً عن أن إدارة هاكان لوكالة التنمية تيكا قد منحته علاقات دبلوماسية مهمة وذات أبعاد إيجابية بحكم طبيعة عمل الوكالة في دعم البرامج الثقافية والاجتماعية، إلى جانب ذلك فإن هاكان يتمتع بعلاقات مهمة مع روسيا وإيران فضلاً عن علاقاته الشخصية مع قيادات عراقية سيكون لها طابعاً مؤثراً في سياسة تركيا الخارجية.

إلى جانب هاكان يُعد وزير المالية التركي محمد شيمشك واحداً من أهم الخبراء الاقتصاديين الذي ينوي عن طريق برنامجه الحكومي تخفيف أزمة المعيشة في تركيا عن طريق جملة من الإجراءات التي تتصل في الإمتثال المالي والرفاهية الاقتصادية وتسريع التحول الهيكلي في الاقتصاد التركي الذي يستهدف تقليل عجز الحساب التجاري التركي. فضلاً عن تعيين إبراهيم كالن رئيساً للاستخبارات والذي يوصف بأنه ثقة عالية للرئيس أردوغان وتربطه علاقات مهمة مع قيادات مهمة في العالم.

ثانيا: التوجه التركي وفرضيات الاستجابة

إن التوجه التركي سيركز على إبراز الشخصيات السياسية المؤثرة في تشكيلة أردوغان الرئاسية إلى المشهد الداخلي وستحاول القيادات السياسية التركية ان تعكس التوجه الجديد للسياسة من المحلية التي سيتبناها خاصةً تجاه الجوار الاقليمي، وهنا سنكون أمام فرضيات:

فرضية التركيز على الداخل لغرض تأمين الإستقرار التركي وهذه الفرضية هي نتيجة محتملة بسبب صعوبة الفوز في الانتخابات مما يستوجب العمل بشكل أكبر على الداخل في هذه المرحلة لتأمين متطلبات المرحلة السياسية القادمة، ومع ذلك سيكون في هذا الدور متطلبات الاستجابة للمتغيرات الاقليمية الناشئة والقائمة فعلاً لغرض تأمين البيئة المحيطة بتركيا ومحاولة توظيفها بأن تكون بيئة داعمة لعملية التنمية في الداخل.

فرضية التركيز على الخارج تفترض هذه الفرضية تحقيق مكاسب جديدة تؤثر بشكل إيجابي على الداخل التركي من وتنشيط الاستثمارات والعلاقات الخارجية، فالعلاقات الخارجية يمكن أن تعزز من سياسات تركيا في الداخل، فضلاً عن أن ملف التعاون مع المحيط الاقليمي سيكون حاضراً وبقوة في إدارة الرئيس رجب طيب أردوغان بحكم

طبيعة المهام الخارجية التي يمكن أن توكل إلى السيد هاكان فيدان وزير الخارجية.

ثالثا: التداعيات مابين الثوابت المتجددة

إن من بين التداعيات المحتملة التي قد تنتج عن استشراف حركة المتغيرات بخصوص السياسة التركية تجاه العراق وما أفرزته نتائج الانتخابات التركية 2023 تتجه نحو جملة من التداعيات التي قد تمتزج ما بين الأدوار المركبة القائمة على أساس فرضيات الداخل والخارج والثوابت المتصلة بتجدد السياسة التركية المتجهة نحو ترسيخ عقيدة أردوغان السياسية في تركيا والتي تشمل:

- ستتبنى السياسة التركية في الداخل سياسات جديدة بشأن ملف حزب العمال الكردستاني وهي في الغالب ستكون ذات ملامح تقترب من التفاهم بحكم خبرة وزير الخارجية بهذا الملف، سينعكس هذا الملف بشكل كبير على العراق ويمكن أن يقلص من الأزمات التي قد تنشأ في المناطق الجغرافية الحدودية بين العراق وتركيا، فضلاً عن أنه سيدفع نحو مزيد من التفاهم بين البلدين في المجالات ذات الصلة بالأمن.
- إن التوجه التركي نحو رفع الاستثمارات بالنسبة للشركات التركية سيكون هو الآخر أحد مداخل التعاون والحوار الجاد بين العراق وتركيا، خاصةً بعد أن أحالت الحكومة العراقية مشاريع عدة الى شركات تركية وهذا من شأنه أن يعزز التفاهم والحوار الثنائي بين تركيا والعراق بحكم أهمية الاستثمار والتنمية بالنسبة إلى تركيا في هذه المرحلة، فضلاً عن أن توجه السيد السوداني تجاه تركيا في مجال التنمية والاستثمار سيكون عاملاً هو الآخر في هذا المجال.
- إن زيادة مستوى التفاهم والتعاون في الجوانب الأمنية والاقتصادية قد يزيد من فرص المفاوضات العراقية التركية بشأن المياه رغم وجود معضلات كثيرة في هذا الجانب تتمثل في ادارة الموارد المائية إلا أنه من الممكن أن يكون هنالك تفاهم أكبر في مجال المياه مع زيادة فرص التنسيق المتبادل بين العراق وتركيا.

تأثيرات نتائج الانتخابات التركية 2023 على العراق:

الفرص والتحديات

أ.م.د. محمد شطب عيدان[1]*

تأتي هذه الانتخابات في ظل الاوضاع والمتغيرات السياسية في المنطقة، ولها تأثيرات وتفاعلات متبادلة، وتحديداً تأثيرها على المشهد العراقي، الذي تعقد كثيراً في ظل حكومة أردوغان، وهذا ما يجعل هذه الانتخابات، تثير تكهنات واسعة، حول كيفية تأثير نتيجتها على الاوضاع في العراق، وهنا نبين اهم التحديات وفق النظرة التركية وانعكاسها على العراق.

أولاً: صيانة الأمن القومي التركي ومواجهة حزب العمال الكردستاني التركي المعارض (P.K.K)، الذي تتمركز معظم تكويناته العسكرية منذ تسعينات القرن العشرين في منطقة جبال قنديل، المنطقة الحدودية العراقية - التركية – الإيرانية، والتي تشكل منطلق العمليات العسكرية للحزب ضد تركيا.

وفيما يتعلق بالعراق بدأت تركيا ومنذ عام 1983 بشن عمليات برية عبر الحدود كان هدفها استهداف قواعد في شمال العراق تابعة للـ PKK، منحت حكومة العراق ما قبل 2003 موافقة ضمنية لتنفيذ العمليات التركية ضمن مسافة 5 كم داخل الأراضي العراقية، وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، تم توسيع رقعة هذا المدى إلى 16 كم.

وبعد أنسحاب الجيش العراقي من شمال العراق بعد عام 1991، لم تتمكن القيادة المحلية الكردية من منع إقامة الحزب لقواعد في العمق العراقي/ مما حدا بتركيا إلى مطاردة مسلحي الحزب الى مسافة 24 كم داخل العمق العراقي، وتشييد قاعدة دائمة للمدفعية والطائرات المروحية في منطقة (بامرني) كمركز إستطلاع متقدم لمواجهة تحركات الحزب .

ومنذ عام 2008، تزايدت الضربات الجوية التركية على حساب اعمال التوغل البري، كما ووفر الجانب الأمريكي المعلومات الاستخباراتية الداعمة لهذه الضربات كحل لانتهاج أسلوب أكثر دقة، مما حدا بتركيا تطوير الطائرات المسيرة واستخدام مصادر

(1)* عميد كلية العلوم السياسية/جامعة تكريت

معلومات إستخباراتية في عملياتها.

وبالقدر الذي كان فيه حزب PKK ينسحب داخل العراق كانت تركيا تتقدم إلى أن وصل الحال إلى تمركز الجيش التركي في معسكر (زليكان) في قضاء بعشيقة التابع لمحافظة نينوى.

ومنذ محاولة الإنقلاب الفاشلة عام 2016 إلى الآن وتركيا تنتهج سياسات أكثر تشدداً في توجهاتها القومية بتحالفها مع القوى السياسية القومية في الداخل التركي، وهو ما يشير الى زيادة التدخلات والتفاعلات التركية خارج حدود الدولة لأجل حماية المكونات التركية خارج جغرافيا الدولة التركية

ثانياً: توفير الحماية للمكون التركماني في العراق ، والذي يتمركز ثقله الاجتماعي الأكبر في محافظة كركوك الغنية بالنفط والمتنازع عليها بين القوى السياسية العربية والكوردية والتركمانية (تجدر الإشارة إلى تواجد تركماني ملحوظ في مناطق عراقية أخرى مثل : تلعفر، طوزخورماتو، خانقين، مندلي، أربيل، ومناطق عديدة أخرى داخل العراق).

وصرحت تركيا على لسان سفيرها رضا غوناي عام 2021 عن موقفها من قضية كركوك بـــ: «إنَّ مدينة كركوك العراقية تركمانية»، وإنَّ تركيا مهتمة بالمدينة وعاقدة العزم على مواصلة دعم التركمان المقيمين فيها، واصفًا إياهم بـ»الأتراك العراقيين وأبناء جلدتنا.

ثالثاً: تحقيق تفوق إقليمي في الشرق الأوسط، مما يتيح لتركيا أن تصبح اللاعبُ الدولي الأكثر فاعلية وتأثيراً، والسعي لتأسيس منظمات دولية تتمتع تركيا فيها بموقع الريادة مثل منظمة الدول التركية في العام 2009 كتكتل اقتصادي إقليمي يضمّ مجموعة الدول الناطقة باللغة التركية.

ويدرك صناع القرار التركي وواضعو الاستراتيجيات البعيدة المدى أن تركيا لن تتمكن من تسجيل حضورها وفرض دورها المؤثر والمهيمن في الساحتين الإقليمية والدولية الأوسع، من دون تحقيق قدر كبير من الهيمنة على الدول المجاورة جغرافياً لها، ولا سيما تلك التي تعاني أوضاعاً وظروفاً سياسية وأمنية واقتصادية مضطربة كالعراق في العقود الأخيرة .

ولا شك في أن العراق يعد في مقدمة الدول التي تضع تركيا نصب عينيها هدف

التمدد فيها، إذ إنها تجد أن الكثير من العوامل والظروف والدوافع التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية تساعد وتسهم في ذلك. وربما مع مرور الوقت، تتعدد وتتنوع أساليب ووسائل التدخل والوجود التركي في العراق، وهو ما يمثل مبعث قلق متزايد لدى أصدقاء أنقرة وحلفائها، ناهيك بخصومها ومنافسيها وأعدائها، ولا سيما ما يتعلق بطبيعة وحجم وجودها العسكري والأمني الكبير في إقليم كردستان .

رابعاً: المصلحة الإقتصادية، تحاول تركيا تحقيق حضور اقتصادي في مجال الاستثمارات النفطية، إذ تعمل عدد من شركات النفط التركية في 8 حقول في إقليم كردستان.

ووفقاً لمصادر إعلام كردية، تملك شركة «كنل إنيرجي» حصصاً، وبنسب مختلفة، في البلوكات النفطية في الإقليم، فهي تملك 25% في بلوك طاوكي، و40% في بلوك بيربهر، و40% في بلوك دهوك، و44% بلوك بناوي، و44% في بلوك طقطق، و75% في بلوك ميران، و60% في بلوك جيا سورخ.

وتملك شركة «بيت أويل» أيضاً حصصاً في حقول جيا سورخ وبلكانة بنسبة 20%، فضلاً عن أنَّ الجزء الأكبر من أنبوب نفط الإقليم الذي يمتدّ إلى ميناء جيهان التركي يقع داخل الأراضي التركية، إذ يبلغ طوله 896 كلم، ويبدأ من حقل خورملة جنوب أربيل، ويمتدّ داخل أراضي إقليم كردستان إلى مسافة 221 كلم، حتى منطقة فيشخابور قرب الحدود مع تركيا، ويقع 675 كلم منه داخل الأراضي التركية، ويخضع لإشراف شركة «بوتاش» التركية التي تجني عوائد مالية كبيرة منه.

لا تعمل شركات النفط التركية وحدها في إقليم كردستان، فهناك عشرات الشركات المتخصصة في قطاعات البناء والإعمار والصناعات الغذائية والدوائية والكهربائية والألبسة والتقنيات الإلكترونية، والتي تشغل حيزاً في مجمل النشاط التجاري والاقتصادي في الإقليم وعموم العراق، فضلاً عن المصارف التركية وشركات تحويل الأموال .

كما وصل حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا 15.2 مليار دولار في العام 2022، مقارنة بـ12.8 مليار دولار في العام 2021، كما حققت الصادرات التركية إلى العراق نمواً بلغ 23.6%، لتسجل 13.8 مليار دولار، بينما نمت الصادرات العراقية إلى تركيا بنسبة 14.7% مسجلة 1.4 مليار دولار.

خامساً: ملف المياه، تطلق المؤسسات العراقية (الحكومية وغير الحكومية) تحذيراتها بشأن الوضع المائي للبلد، الذي يفقد سنوياً 100 ألف دونم نتيجة التصحر، كما تسببت أزمة المياه بانخفاض الأراضي الزراعية إلى 50%، اذ أنّ مساحة الأراضي المزروعة بالقمح والشعير في عام 2022 تراجعت من 11 مليوناً و600 ألف دونم إلى أقل من 7 ملايين دونم، وهي أقل نسبة زراعة للمحصولين منذ سنوات طويلة.

وبحسب وزارة الزراعة العراقية فإن العراق خسر نحو مليوني دونم من الغطاء النباتي في الأعوام العشرة الماضية، وكان السيد رئيس الوزاء العراقي محمد شياع السوداني، قد أكد في آذار الماضي، أن سبعة ملايين عراقي تضرروا بسبب التغير المناخي.

ووفقا لتوقعات «مؤشر الإجهاد المائي» لعام 2019 فإن العراق سيكون أرضاً بلا أنهار بحلول عام 2040، ولن تصل مياه النهرين إلى المصب النهائي في الخليج العربي، كما يبلغ إجمالي معدل الاستهلاك لكافة الاحتياجات -كحد أدنى- في العراق نحو 53 مليار متر مكعب سنوياً، بينما يحتاج العراق إلى 70 مليار متر مكعب لتلبية احتياجاته.

ويعد سد إيليسو ثاني أكبر سد في تركيا بعد سد أتاتورك على نهر الفرات، والذي اكتمل بناؤه عام 1990.

وفي صيف 2018، تسبب مزيج من تضاؤل موارد المياه والتلوث في نفوق جماعي بين تجمعات الأسماك في نهر الفرات.

وكان نقص المياه من بين الأسباب الرئيسية للاضطرابات الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد في السنوات التي تلت ذلك.وأدت وأدت الى تدمير البيئة العراقية، مثل قطع الأشجار في شمالي العراق وسط حملة عسكرية ضد أعضاء حزب العمال الكردستاني، مما أدى الى تفاقم التوترات مع تركيا.

لكن الجهود المبذولة للضغط على حكومتي تركيا وإيران لم يكن له تأثير يذكر، وهو الأمر الذي أدى فعلياً إلى تأخير المشكلة بدلاً من معالجتها.

وتجدر الإشارة إلى أن تركيا ترفض التوقيع على الإتفاقات الدولية الخاصة بقاسم الموارد المائية للأنهار الدولية، وتتمسك بالنظرة الكلاسيكية لموضوع الأنهار الذي يرى أن نهري دجلة والفرات ليسا أنهاراً دولية وأن العراق ليس دولة متشاطئة عليهما .

السدود:

وقامت تركيا ولا تزال بإنشاء سدود عدة؛على نهري دجلة والفرات، ومن أبرزها:

1. سد أتاتورك: يقع على نهر الفرات، ويعد أكبر سد في تركيا من حيث السعة الكلية للمياه المخزنة، ويستخدم لتوليد الكهرباء والري ومنع الفيضانات.
2. سد كارایاکا: يقع على نهر دجلة، ويستخدم لتوليد الكهرباء والري ومنع الفيضانات.
3. سد إليغزي: يقع على نهر دجلة، ويستخدم لتوليد الكهرباء والري

4. سد كوسكوبا: يقع على نهر الفرات، ويستخدم لتوليد الكهرباء والري.
5. سد سمرقند: يقع على نهر دجلة، ويستخدم لتوليد الكهرباء والري.

الإطلاقات:

تراجعت كمية الإطلاقات التركية لنهري دجلة والفرات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، إذ لم تمثل سوى 30% من الاستحقاق الطبيعي للعراق، الأمر الذي يستدعي معالجة سريعة وحاسمة من صناع القرار قبل فوات الأوان.

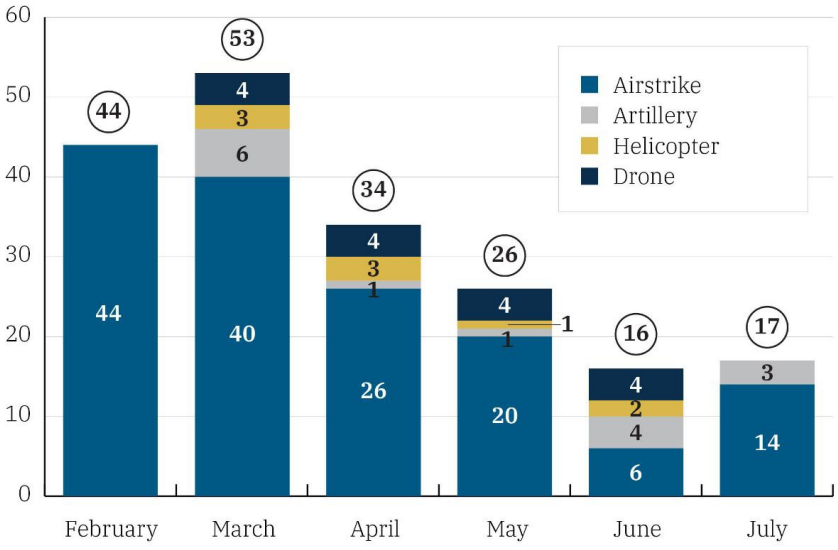

Note: Precise strike data for the month of January is unavailable.

مركز الروابط
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية
Gecimli
Ortasu
Hevr
Derker Ajam
Batifa
Zakho
Amedi
Mangesh
Dêrelok
Shelade
Sumel
Duhok
Khanik
Zimmar
Musa Laka
Atrush
Lalish

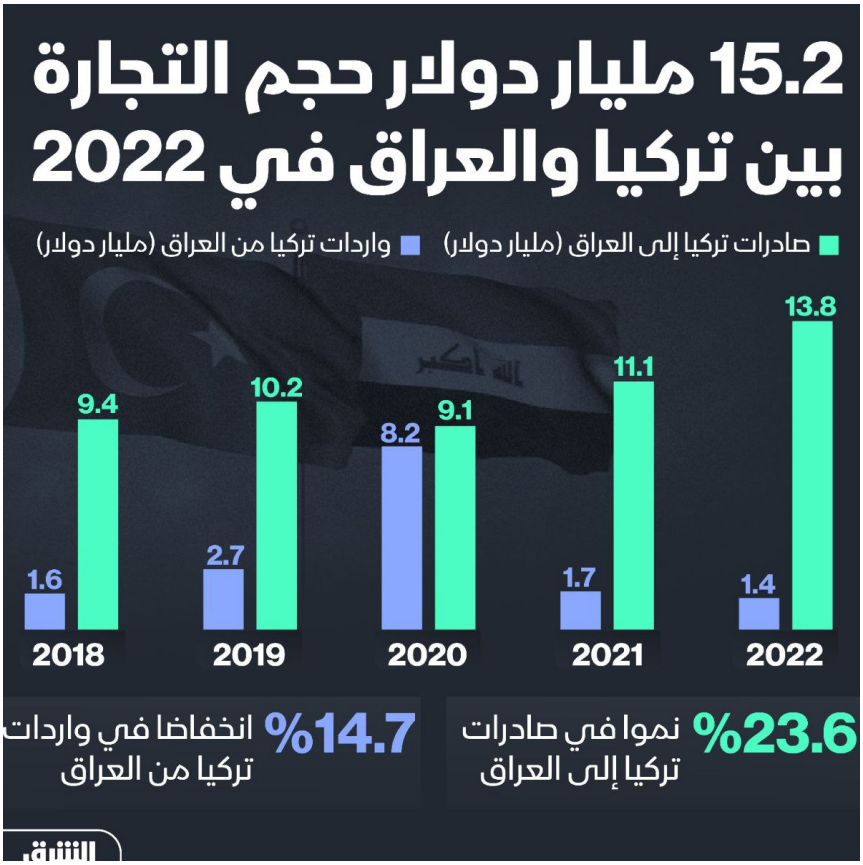
15.2 مليار دولار حجم التجارة بين تركيا والعراق في 2022
صادرات تركيا إلى العراق (مليار دولار)
واردات تركيا من العراق (مليار دولار)
1.6
9.4
2.7
10.2
8.2
9.1
1.7
11.1
1.4
13.8
2018
2019
2020
2021
2022
%23.6 نموا في صادرات تركيا إلى العراق
%14.7 انخفاضا في واردات تركيا من العراق
الشرق

مستقبل العلاقات العراقية التركية في ضوء التواجد العسكري التركي في شمال العراق وماستؤول اليه بعد انتخابات 2023

أ.م.د. زياد يوسف حمد[1]•

المقدمة

يعود تواجد القوات التركية في شمال العراق الى عام 2015 بإدعاء تركي أن هذه القوات هي لتدريب قوات البيشمركة الكردية، مع تأكيد الجانب العراقي ويردفه الجانب الكردي بعدم استدعائهم لتلك القوات من أجل التدريب ولا من أجل أي غرض آخر ، إلا أن الجانب التركي هدفه هو ملاحقة أعضاء حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية إذ يعدونهم مصدر خطورة على الأمن التركي ، مما زاد من حدة التوتر بين البلدين إذ لاتسمح أي دولة في العالم بإنتهاك سيادتها وتدنيس أراضيها ، لذا قدم الجانب العراقي مذكرات إحتجاج عديدة الى الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وكانت أولى تلك المذكرات في 2015/12/12 في إشارة من الجانب العراقي برفضه للتدخل التركي في شمال البلاد ، إلا ان القوات التركية لازالت متواجدة وفي اماكن محددة هناك ، لذا وبعد الانتخابات التركية لعام 2023 يتوجب رسم رؤية مستقبلية لعلاقات البلدين وماستؤول اليه تلك العلاقة إذا ماعلمنا أنٌ هناك مشكلة ألا وهي القوات التركية ومسألة تمركزها في الشمال العراقي.

إن رؤيتنا المستقبلية للعلاقات بين البلدين وفي ظل التواجد العسكري التركي في شمال العراق يتمحور بالآتي :ــ

أولا / إزدياد حدة التوتر في العلاقات بين البلدين

يؤكد العراق من جانبه وعلى الدوام بسلامة ووحدة أراضيه ، وهذا ما نلمسه من إستدعاء وزارة الخارجية العراقية للسفير التركي في بغداد لمرات عدة وإبلاغه الرفض العراقي على مايجري من أحداث تقوم بها القوات التركية في شمال البلاد ، وكذلك

(1)• الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

من المبادرات العراقية ودعوتها للجانب التركي من اجل سحب قواتها والإبقاء على العلاقات التي تربط البلدين الجارين ، والتي تتسم بتاريخها الطويل وعمق ارتباطها الحيوي ، وأهم جوانب تلك العلاقة يتمثل في التاريخ والدين والجوار، فضلاً عن المصالح المشتركة وطبيعة التعاون الاقتصادي والتبادلات التجارية بينهما ومرور الخط الاستراتيجي الذي يعد الشريان الرئيسي لتصدير النفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي ، ومنه إلى قارة أوروبا ، وكذلك الفهم والإدراك الواسع لأهمية الحفاظ على علاقات متميزة ومستمرة بين البلدين ، وأن الجوانب العالقة بين البلدين تتلخص في :ـــ

1/ التدخل العسكري :ـــ أن الحذر والتوجس الأساسي في العلاقة بين البلدين يظل متواجدا وقائما والمتمثل بشكل رئيسي وفعال في الوجود الميداني لعناصر الجيش التركي وكذلك قوات حزب العمال الكردستاني التركي على الأراضي العراقية ، والذي يعد من أهم الأمور التي تعول عليها الحكومة التركية وتسعى إليها دوما للحفاظ على أمنها القومي ، وترى فيه هدفاً رئيسياً لسياستها من أجل الحد من عمليات الاحزاب التركية المعارضة لها والمتواجدة داخل العراق ، إذ بنت أنقرة قاعدة سيدكان، وفتحت مقراً لها في مدينتي ديانا وجومان ، على مقربة من جبال قنديل ، بهدف إحكام السيطرة على مناطق خنير، وخاوكورك ، وكيلاشين ، ما يؤمّن لها الاقتراب من مواقع تمركز تشكيلات حزب العمال الكردستاني ، وإلى جانب التحركات العسكرية في القواعد وكذلك المقارّ التركية في العراق ، تنشط الاستخبارات التركية "MIT" بشكل واسع وكبير في إقليم كردستان ، عبر أربعة مقارّ رئيسية في العمادية ، وماتفيا ، وزاخو ، وكاراباسي. ، إذ تتولى تلك المقارّ الاستخبارية التركية ، إلى جانب دعم الأعمال العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، العمل في ملفات سياسية وغيرها ، عبر إستغلال العلاقات الإيجابية التي تربطها بقوى وأحزاب وشخصيات عراقية.

إذا ما أبقى الجانب التركي على قناعاته بان الحلول العسكرية هي من ستقود الى النتائج المطلوبة فان هذا الأمر سيؤدي به الى علاقات متوترة وغير مستقرة مع دول الجوار ، وأهمها العراق وهذا مايؤكد عليه الساسة الأتراك قبل خوض الانتخابات الرئاسية لعام 2023 بأن أمن وأستقرار تركيا يأتي بعد نقل مناطق الصراعات والتوتر الى خارج حدودها وهذا ماعملت عليه عندما أدعت ملاحقة المعارضين لها الى داخل الحدود العراقية ، وإن هذه الرؤية التركية إذا مابقت على حالها ستؤدي الى نهايات

غير واضحة المعالم مع دول جوارها مما سيزيد من حدة التوتر في علاقاتها لاسيما مع العراق الذي يتطلع الى حلحلة تلك الأزمات مع الجانب التركي ، وهذا الأمر يتطلب إستراتيجية واضحة المعالم من الأتراك وطبيعة تعاملاتها مع العراق لاسيما في المرحلة القادمة من حكم البلاد ، كما أن موضوع القوات العسكرية وفي حال الإبقاء عليها في قواعدها داخل العراق سيربك الوضع بين البلدين ، ولا يترك مجالا للحوار المستقبلي ، إذا ماعلمنا بأنه لاتوجد دولة في العالم ترضى بأن تخترق سيادتها وأن يتم إحتلال أراضيها ، فلزاما على الجانب التركي إيجاد حل لتلك المشكلة وسحب قواته الى خارج الحدود العراقية ، كما ان الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان ومن وجهة نظر بحثية واكاديمية لن يتبع سياسة مختلفة تجاه العراق في دورته الرئاسية الجديدة ، لأنه وبكل وضوح لايزال ينظر الى العراق على انه جزء من المجال الحيوي لتركيا ، فضلاً عن نه يركز وبشكل كبير ومكثف على انهاء ملف حزب العمال الكردستاني ، هذا الملف الذي أخذ منه الوقت والجهد الكبير وسيسعى الى انهائه.

2/ المياه :ــ شرعت تركيا في بناء مشروع «جنوب شرق الأناضول الاستراتيجي»، أو "GAP"، في عام 1997، إذ يتضمّن إنشاء 22 سداً، 8 منها تكون على منابع نهر دجلة، و14 منها على منابع نهر الفرات، وأبرز هذه السدود هو سد «إيليسو»، الذي بُدِئ في ملء خزانه المائي في2018/6/1، وهو يتمتّع بقدرة تخزينية عالية وكبيرة ، وبينما عمدت تركيا إلى بناء السدود على نطاق واسع وذلك من أجل تأمين المياه للزراعة والطاقة الكهرومائية ، وتفاقمت على الجانب الآخر في البلدان المجاورة التحديات التي يفرضها تغيُّر المناخ.

وكان العراق تحديدا هو الأكثر تضرراً من نقص المياه ، إذ واجهت أجزاء مختلفة من البلاد أزمات حادة ، لاسيما بسبب هذا السد ، وأنه مبني في أعلى مجرى لنهر دجلة في تركيا ، فضلاً عن السدود التركية الأخرى التي بنيت على روافد أصغر. ، ويُنظر إلى هذه الرؤية التركية بشأن المياه على أنّه دليل على وجود مطامع توسعية لدى أنقرة في المنطقة ، ويعني الهيمنة على المنطقة الاقتصادية الخالصة وعلى المياه الإقليمية المجاورة والجرف القاري لشرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وكذلك بحر إيجة. ، لذا فان إصرار الجانب التركي على عدم زيادة الإطلاقات المائية للعراق سينذر بكارثة كبيرة مما يتوجب السعي الى طرح حلول تصب في مصلحة البلدين .

3/ تصدير النفط عبر إقليم كردستان :ــ بعد صراع مستمر حول موضوع النفط بين البلدين ، كسب العراق، خلال آذار من العام الحالي 2023 قضية التحكيم ، استناداً إلى الاتفاق الموقّع بين بغداد وأنقرة عام 2010، وهو مبني على اتفاق عام 1973، الذي أخلّت به تركيا ، وينص هذا الاتفاق على وجوب امتثال الحكومة التركية «لتعليمات الجانب العراقي فيما يتعلق بحركة النفط الخام الآتي من العراق في مراكز التخزين والتصريف والمحطات النهائية كافة» ، وعند تمديد الاتفاق عام 2010، أكّدت تركيا أنّ الجهة العراقية هي وزارة النفط في جمهورية العراق.

إلا أنّ أنقرة سمحت لحكومة إقليم كردستان العراق بتصدير النفط عبر أنابيب محددة إلى ميناء جيهان التركي، ومن دون الرجوع إلى وزارة النفط في الحكومة الاتحادية ، مما مكّن أربيل من الاحتفاظ بالإيرادات، ودفع العراق إلى رفع دعوى في غرفة التجارة الدولية ضد تركيا، وكان العراق يضخ 370 ألف برميل يومياً من نفط حكومة إقليم كردستان ، و75 ألف برميل يومياً من نفط الحكومة الاتحادية عبر خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى ميناء جيهان قبل ايقافه، وكما تعمل تركيا على إحكام سيطرتها على الإقليم الغني بالغاز الطبيعي والنفط ، معزِّزةً حضورها الاقتصادي فيه في مجال الاستثمارات النفطية ، إذ تنشط في 8 حقول في الإقليم شركات نفط تركية.

وتملك شركة «كنل إنيرجي» التركية حصصاً كبيرةً في البلوكات النفطية في الإقليم ، فهي تملك 25% في بلوك طاوكي، و40% في بلوك بيربهر، و40% في بلوك دهوك، و44% في بلوك بناوي، و44% في بلوك طقطق، و75% في بلوك ميران، و60% في بلوك جيا سورخ ، وتملك شركة أخرى، هي «بيت أويل» حصصاً بنسبة 20% في حقول جيا سورخ وبلكانة ، وتشرف شركة «بوتاش» التركية على أنبوب النفط الذي يبلغ طوله 896 كلم ، ويقع 221 كلم منه في إقليم كردستان، وتجني منه أرباحاً كبيرة.

هذه القضايا الخلافية اعلاه إذا ما إستمرت على وضعها فان العلاقات العراقية التركية ستتوتر بصورة كبيرة، وهو ماينذر بنتائج غير مرضية .

ثانيا /استقرار العلاقات بين البلدين

يدرك الجانبان العراقي والتركي أهمية الموقع الاستراتيجي للبلدين والتأثير الجيوسياسي الذي يتمتعان به ، والذي قد يكون له تأثير في طبيعة التطورات وكذلك

التوازنات السياسية في المنطقة العربية ، وعلى العلاقة المستقبلية بين البلدين ، ولهذا سيسعى الجانب التركي من جانبه إلى التمسك بالعلاقة مع جاره العراق وتوسيع نطاق مساحة التعاون والتوافق خدمة لتوجهاته ومصالحه ، والآفاق المستقبلية لطبيعة ونوع الدور التركي وأهمية العراق ومكانته دوليا وإقليميا.

أن إستقرار العلاقات بين العراق وتركيا واذا ماوضعنا هذا السيناريو محل النقاش وإيجاد السبل الكفيلة لديمومته بين البلدين ، يتوجب إيجاد حلول للنقاط الخلافية بينهما والإشكاليات التي تعرقل ذلك ، وتتمثل أهم الإشكاليات في القضية الكردية وأمن الحدود وقضية المياه ، فالأولى هي قضية معقدة بالنسبة للأتراك وأزلية بنفس الوقت كون الملف الكردي شائك ومعقد للحكومات التركية المتعاقبة ، إذ لا تسمح للأكراد بإنشاء أي إقليم لهم داخل تركيا واي منطقة حكم ذاتي على عكس جارتها العراق ، وهذا مايفسر الخروقات التركية المستمرة لشمال العراق بحجة مطاردة المتمردين الاتراك ، إذ تنظر تركيا إلى الكرد على أنّهم قضية أمنية بالنسبة لها ، في حين تتمركز قوات حزب العمال الكردستاني منذ ما يزيد على ثلاثة عقود في جبال قنديل ، الواقعة على مثلث الحدود العراقية – التركية – الإيرانية. ، ولم يقتصر الوجود العسكري التركي على المناطق الحدودية فحسب ، بل تجاوزها حتى وصل إلى أطراف محافظة نينوى ، وبمعسكرات كبيرة تضم آلالاف من الجنود ، وأسلحة ومعدات عسكرية متطورة.

وهذا الأمر يرتبط بالإشكالية الثانية وهي امن الحدود بين البلدين إذ لايمكن ضبط الحدود وصيانة الأمن وفي المقابل هناك تدخل وعمليات عسكرية تركية مستمرة تخترق سيادة الأراضي العراقية ، وكذلك فإن الإشكالية الثالثة والخطيرة جدا وهي مسألة المياه وإصرار الجانب التركي على بناء السدود المختلفة والتحكم بكميات المياه التي يتم إطلاقها لنهري دجلة والفرات سواء للعراق أو سوريا ، مع الأخذ بنظر الإعتبار أن كمية تلك المياه لاتفي بالغرض في ضوء الزيادة السكانية والمشاريع الأخرى والتي تتطلب معها رؤية إستراتيجية مختلفة في كيفية إدارة المياه .

الخاتمة

ان انتخابات عام 2023 في تركيا ستلقي بظلالها من نتائج على جميع دول المنطقة لاسيما العراق وهو موضوع دراستنا وتبين لنا ومن نواحي كثيرة جدية او عدم الجدية من القيادات التركية في رسم صورة وخارطة لتعاملاتها لاسيما مع دول جوارها ، إذ ومن السيناريو الثاني والمتمثل بإستقرار العلاقات بين البلدين تتضح رؤيتنا بإرتباط هذا المشهد بمدى جدية التحركات السياسية بين البلدين وعلى الأرجح الجانب التركي كون العراق منفتح على حكومة أنقرة من أجل تسوية جميع النقاط الخلافية ولحل جميع نقاط التوتر الواردة في السيناريو الأول (سيناريو توتر العلاقات) ، وهذا يتطلب مباحثات مستمرة بين الطرفين من اجل إيجاد حلول واقعية للمشاكل العالقة بين البلدين.

الاثر الاقليمي للانتخابات التركية

وانعكاساتها على العراق

م.م مصطفى حمادي ابراهيم[1]*

تعد الانتخابات التركية حدثاً مميزاً على الساحة الاقليمية والدولية وذلك بسبب مركزية الدور التركي على المستويين الدولي والاقليمي ، إذ ان تركيا كفاعل مهم في العلاقات الدولية تتمتع بدورين الاول جيو استراتيجي على مستوى الاقليم والثاني استراتيجي على مستوى العالم وذلك بسبب موقعها الجغرافي الذي جعل منها نقطة اتصال بين قارتي اسيا واوربا فضلاً عن سيطرتها على مجموعة من الممرات البحرية الاستراتيجية كمضيقي الدردنيل ومرمرة فضلاً عن اقتصادها القوي وموقعها المتقدم في حلف الناتو وانتهاجها سياسة خارجية مرنة في طريقة تعاملها مع القوى الكبرى في العالم وسياسة خارجية توصف (بالسلبية) في تعاملها مع دول الاقليم المجاور لها .

أجرت تركيا خمسة انتخابات محلية وعامة منذ بدء الانتخابات الرئاسية المباشرة في عام 2014 ، إذ ينتخب الرئيس من الشعب مباشرة . قبل ذلك كان مجلس النواب ينتخب الرئيس، حيث يحتاج المرشح إلى الحصول على ثلثي الأصوات على الأقل في البرلمان ليُنتخب رئيساً للجمهورية ، وفي حالة عدم حصول أي مرشح على ثلثي الأصوات تجرى جولة انتخابية ثانية بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى عدد من الأصوات في الجولة الأولى. وفي الجولة الثانية انتخب المرشح الذي حصل على أغلبية أصوات مجلس النواب رئيساً.

كان للرئيس المنتخب من البرلمان دور فخري مع سلطات تنفيذية بروتوكولية . وكان لرئيس الوزراء الدور الاكبر في السلطة التنفيذية والذي يعينه الرئيس من بين أعضاء أكبر أحزاب البرلمان، لكن شكل نظام الحكم في تركيا تغير بشكل كبير مع اقرار الدستور الجديد الذي أجري في عام 2017، والذي أدخل نظام حكم رئاسي جديداً بموجبه يكون الرئيس رأس الدولة ورئيس الحكومة، هذا الدستور الذي جعل من تركيا دولة

(1)* كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

جمهورية رئاسية يتمتع فيها الرئيس بسلطات تنفيذية قوية وينتخب مباشرة من الشعب وبتصويت شعبي جماهيري، فضلاً عن انتخاب أعضاء مجلس النواب بعد انتخابات عامة تجرى كل خمس سنوات.

ان النخب السياسية والعسكرية والدينية تلعب دوراً كبيراً انعكس على حركة المجتمع والحياة السياسية والمدنية، وبالتالي فان مثل هذه النخب لها رأيها الخاص بها في الانتخابات التركية سواءً قبل التحول الى النظام الرئاسي او بعد هذا التحول ، فبينما انحسر تأثير النخبة الدينية على مجالها الخاص الذي يغلب عليه المتدينون، فقد تمكنت النخبتان العسكرية والعلمانية من فرض ايديولوجياتها على عامة المجتمع، (مستغلة تأثيرها على السلطة القضائية)، واستخدام قوة الدولة تجاه المنافسين أو الخصوم المحتملين ضمن نهجها في الدفاع عن قيم الدولة وهو ما يفسر التحالف التاريخي بين الجيش والعلمانيين والذي جعل من تركيا دولة تحت (وصاية الجيش) ابتدأً من تأسيس الجمهورية التركية عام (1923) حيث كان الجيش هو المسيطر على الحياة السياسية في تركيا ودليل ذلك الانقلابات التي نفذها الجيش ضد الحكومات التي كانت لا تتناغم معه واخرها الانقلاب الذي ازاح حكومة (نجم الدين اربكان) من الحكم عام (1998) الى المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها مجموعة من ضباط الجيش التركي صيف عام (2016) ، حيث وسع الرئيس (اردوغان) سلطاته وقاد حملة اعتقل فيها عشرات الآلاف من المعارضين وعمل على السيطرة على الإعلام.

المحور الاول: الانتخابات الرئاسية التركية 2023.

شهدت الانتخابات الرئاسية التركية في جولتها الأولى التي أجريت يوم (14 ايار 2023) حصول الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) على نسبة (49.5%) من الأصوات ، بينما حصل منافسه الرئيسي زعيم حزب الشعب الجمهوري ومرشح تحالف الامة (كمال كليجدار أوغلو) على نسبة (44.89%) من الأصوات ، أما (سنان أوغان) فحصل على (5.17%) من الأصوات، أما المرشح (محرم إنجه) رئيس حزب الوطن الذي فضل الانسحاب من السباق الرئاسي فبلغت عدد الأصوات التي حصل عليها (0.44%). نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التركية 2023 تعد سابقة تحدث للمرة الأولى، كل الانتخابات الرئاسية السابقة كانت تحسم من الجولة الأولي بنسبة اعلى

من 50% لصالح المرشح الفائز. فضلاً عن أنٌ الجولة الاولى شهدت اعلى نسبة مشاركة في اي انتخابات تركية سابقة منذ نشوء الجمهورية التركية في عام (1923) حيث بلغت نسبة المشاركة (88.8%) في حين بلغت نسبتها في الجولة الثانية (84.15%).وأحرز) أردوغان(السبق متقدما على)كليجدار أوغلو(بنحو 2.5 مليون صوت.

وبعد الذهاب الى الجولة من الانتخابات التي جرت في (2023/5/19) فاز الرئيس التركي)رجب طيب أردوغان(بجولة الإعادة في انتخابات الرئاسة التركية على منافسه)كمال كليجدار أوغلو(، بحسب اللجنة العليا للانتخابات فأن «)أردوغان(فاز بالجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بعد أن حصد 52.15 من إجمالي الأصوات، مقابل 47.9 بالمئة لمنافسه)كمال كليجدار أوغلو(. لكن في الانتخابات البرلمانية المرافقة للانتخابات الرئاسية فان حزب العدالة والتنمية الإسلامي المحافظ الذي يتزعمه الرئيس (إردوغان) قد خسر مقاعد في البرلمان لكنه احتفظ بالأغلبية مع حلفائه .

حيث اقيمت الانتخابات البرلمانية بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية في يوم (2023/5/14) لغرض اشغال 600 مقعداً هي مجموع مقاعد البرلمان التركي وجاءت النتائج كالتالي:

أولا : تحالف الجمهور

1- حزب العدالة والتنمية 268 مقعدًا.

2- حزب الحركة القومية 50 مقعدًا.

3 - حزب الرفاه الجديد 5 مقاعد.

ثانيا : تحالف الأمة المعارض

1- حزب الشعب الجمهوري 169 مقعدًا.

2 - الحزب الجيد 43 مقعدًا.

ثالثا : تحالفات وأحزاب أخرى

1- حزب اليسار الأخضر (الشعوب الديمقراطي سابقا) 61 مقعدًا.

2 - حزب العمال 4 مقاعد

ولعبت عوامل عدة في انتخاب (اردوغان) رئيساً لولاية ثالثة (واخيرة) لمدة خمسة

سنوات، منها قدرته على ادارة ملف الزلزال المدمر الذي ضرب مناطق سورية و11 محافظة تركية في شهر شباط الماضي ونتج عنه ترك الكثير من سكانها مدنهم ونزحوهم إما إلى محافظات أخرى أو لجأوا إلى الإقامة في مخيمات إيواء.

ورغم أن هذه المحافظات في الأساس هي من المناطق المؤيدة لحزب العدالة والتنمية الحاكم وحليفه حزب الحركة القومية، وصوتت في انتخابات 2018 لصالحه بنسبة(65%)، وأغلب رؤساء البلديات من حزب العدالة والتنمية ، حيث حقق (أردوغان) وتحالفه انتصارا كبيرا في كل المدن المتضررة من الزلزال، باستثناء محافظة هاتاي، خاصة وأن نسبة المشاركة في الانتخابات في منطقة الزلزال بلغت نحو (80%).

ووفقا للنتائج المعلنة للتصويت حصل (اردوغان) في مدينة أديامان على (66%) من الأصوات، بينما حصل منافسه على نحو (31%)، وحصل تحالف الجمهور على أربعة مقاعد برلمانية من المدينة ذاتها، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على مقعد واحد فقط. وكذلك حصل (أردوغان) على (71%) من الأصوات في كهرمان مرعش والتي كان مركز الزلزال ، في وقت لم يتجاوز منافسه نسبة (22%)، وفي هذه المدينة حصل تحالف الجمهور على أكثر من (70%)، بينما حصل تحالف الأمة على نحو (23%) فقط.

أما في ولاية هاتاي كان الأمر مختلفاً ، حيث لم يحقق فيها (كليجدار أوغلو) فوزاً بنسبة كبيرة فقد حصل على (48.07%) من الأصوات، بينما حصل (أردوغان) على (48.03%). وأيضا تمكن تحالف الجمهور من الفوز بأعلى نسبة من الاصوات بحصوله على نسبة(48%)من الأصوات بينما حصل تحالف الأمة على(36%). كما في الشكل الاتي:

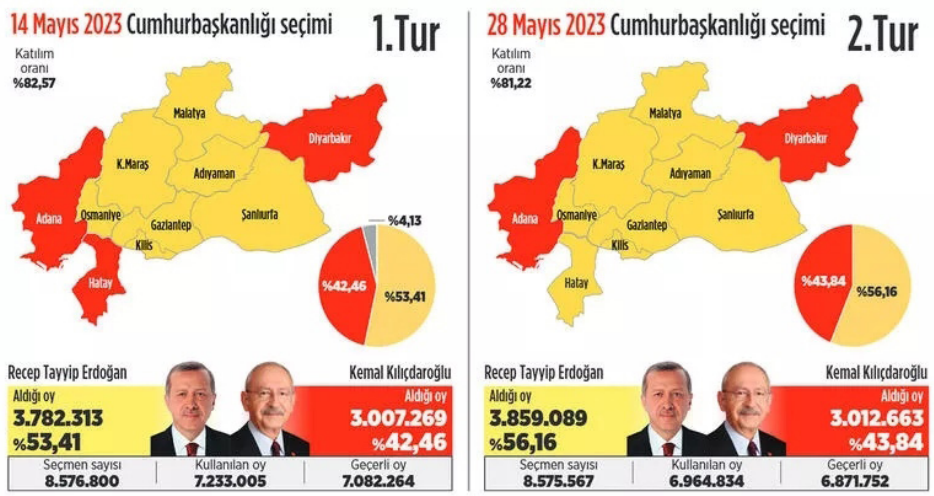

اما فيما يخص الناخبين الاكراد والذين يبلغ تعدادهم في تركيا نحو(15مليون نسمة)، فيمثلون نحو (20%) من سكان البلاد، و(10%) من الكتلة الانتخابية العامة، فانهم وبشكل عام يميلون للتصويت لحزب العدالة والتنمية وللرئيس (أردوغان) حيث حصل في الانتخابات الرئاسية لعامي 2014 و2018 على (40%) من أصوات المحافظات الكردية.

ويتركز الوجود الكردي في المحافظات ذات الغالبية الكردية جنوبي وشرقي تركيا مثل ديار بكر ووان وماردين وباتمان وشرناخ، فضلاً عن وجود ملايين الاكراد في كبريات المدن التركية مثل إسطنبول وأنقرة وأزمير.وكانت هناك توقعات بأن يلعب الأكراد دورًا في إسقاط (أردوغان) في الانتخابات وتحسين فرص (كلجيدار أوغلو)، ولكن هذا لم يحدث في الجولة الأولى، ومرد ذلك إلى الانقسام التقليدي بين الأكراد بين حزب الشعب الجمهوري من جهة وحزب العدالة والتنمية الحاكم من جهة اخرى. ومع ذلك، فان نسبة المشاركة في الجولة الأولى في المحافظات ذات الأغلبية الكردية كانت نحو (80%)، وهو أقل بكثير من نسبة المشاركة العامة التي وصلت إلى نحو(89%) ومع ذلك فإن (اردوغان) تمكن من الحصول على اكبر نسبة من اصوات الناخبين الأكراد ضد (كلجيدار أوغلو)، والسبب في ذلك نجاح (أردوغان) في ربط المعارضة بحزب العمال الكردستاني المسلح، الذي شن تمردا مسلحا ضد تركيا لعقود.

مع العرض ان هنالك عوامل عدة عملت على تراجع شعبية الرئيس (اردوغان) وانخفاض نسبة التصويت له في الانتخابات منها حالة الانقسام التي يعيشها المجتمع التركي، حيث أنٌ السمة البارزة للانتخابات التركية أنّها جعلت من المجتمع التركي يعيش في حالة استقطاب شديدة ، حيث يستند الرئيس (أردوغان) إلى دعم شريحة واسعة من المحافظين الدينيين والقوميين ويحظى الرئيس (رجب طيب اردوغان) بدعم واسع من الشرائح الأكثر فقرا خصوصاً تلك الشريحة الريفية من المجتمع التركي وذلك بسبب تشجيعه للحريات الدينية وتحديث المدن (الهامشية) في دواخل الأناضول، بينما يعتمد (خصمه كليجدار أوغلو) بالدرجة الاساس على تركيبة من الانصار العلمانيين ذوي التوجهات القومية.

فضلاً عن التراجع الاقتصادي الذي تعيشه تركيا حيث أنٌ رؤية الرئيس (أردوغان) التي عمل فيها على تخفيض معدلات الفائدة عوضاً عن رفعها جعلت من الاقتصاد التركي

يمر بحالة مضطربة مما أدى الى انخفاض الليرة التركية وسجلت أدنى مستوياتها، وارتفع الطلب على العملة الصعبة مما قاد الى اكبر انخفاض في مستوى احتياطيات البنك المركزي التركي من العملة الصعبة منذ عام (2002).

المحور الثاني : ردود الفعل الدولية على الانتخابات التركية 2023

وضع وزير الخارجية التركي السابق (أحمد داوود أوغلو) عام 2013 حجر الأساس لاستراتيجية جديدة في السياسة الخارجية التركية الا وهي (استراتيجية تصفير المشاكل) التي طبقها الرئيس التركي(أردوغان) أثناء حكمه الرئاسي الاول ، ولكنه تخلى عنها في حكمه الرئاسي الثاني، ولكنه عاد إليها مؤخرا بعد ما تيقن من أنها ضرورية لتجنب التعقيدات علي المستويين الإقليمي والدولي ومرد ذلك الى محاولة توسيع النفوذ التركي مما قاد الى التدخل التركي غير المنضبط في الصراعات الداخلية في العديد من الدول المجاورة لتركيا، وهذا أثر بشكل كبير على تركيا فبدلا من أن تكون داعماً وراعياً للسلام والاستقرار في الاقليم أصبحت مصدرة للمشاكل، مما كان له تأثير مباشر على الداخل التركي استغلته قوى المعارضة لغرض مهاجمة سياسات الرئيس (اردوغان) التي جعلت من تركيا (محور الشر في المنطقة) وبالتالي تصاعدت مستويات الكراهية تجاه الفرد التركي، كل ذلك فاد بالنهاية الى العودة لـ (استراتيجية تصفير المشاكل) مع دول الجوار، فشهدت الآونة الأخيرة تحسنا كبيرا في العلاقات المصرية التركية، كما تم إعادة ضبط التدخل التركي في ليبيا، من جهة اخرى تم الاتفاق على بدء المفاوضات بين الرئيس السوري (بشار الأسد) والرئيس التركي (أردوغان) لاستعادة العلاقات المقطوعة منذ عام 2011 برعاية ايرانية روسية ، كما تطلب الدول العربية من تركيا احترام حدود العراق وعدم القيام بأي أعمال عسكرية داخلها تحت أي مبرر أو ظرف ويتوقع أن يكون هناك تجاوب تركي.ويتوقع عدد من المحللين أن تشهد تركيا تغيرات في أسلوب إدارتها لسياستها الخارجية سواء. الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم الذي تعاني منه تركيا ويؤدى إلى ارتفاع تكلفة المعيشة على المواطن التركي تستدعي التركيز على المشاكل الداخلية وإيجاد حلول لها، بدلا من التفكير في توسيع النفوذ التركي في دول الجوار واستخدام الآلة العسكرية التركية.

هذا كله قاد بالضرورة الى ان تكون الانتخابات الرئاسية التركية حدثاً مهماً على المستويين الدولي والاقليمي،

وهنأ أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الرئيس التركي أردوغان، بفوزه في الانتخابات الرئاسية. وقال الأمير تميم في تغريدة على حسابه الرسمي على موقع تويتر: « أخي العزيز رجب طيب أردوغان مبارك لكم الفوز، وأتمنى لك التوفيق في ولايتك الجديدة، وأن تحقق فيها ما يطمح له الشعب التركي الشقيق من تقدم ورخاء، ولعلاقات بلدينا القوية مزيداً من التطور والنماء».

كذلك فأن الملك السعودي (سلمان بن عبد العزيز) وولي العهد (محمد بن سلمان) هنآ الرئيس التركي بمناسبة إعادة انتخابه. وايضاً هنأ أمير الكويت الرئيسَ التركي بإعادة انتخابه.. وبعث الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) برسالة تهنئة للرئيس (أردوغان) بمناسبة فوزه بالانتخابات الرئاسية. وهنأ سلطان عُمان الرئيس التركي بمناسبة إعادة انتخابه رئيسا للجمهورية التركية لولاية حكم جديدة. كما بعث الرئيس الجزائري برسالة تهنئة (لأردوغان) قال فيها «إنه لمن دواعي السرور والغبطة، بمناسبة تجديد الثقة في شخصكم الكريم من قبل الشعب التركي الشقيق، أن أتوجّه إلى فخامتكم أصالة عن نفسي وباسم الشعب الجزائري بأحر التهاني وأصدق التبريكات". كما هنّأ الملك الأردني الرئيسَ (أردوغان) بفوزه في الجولة الثانية، متمنيا لتركيا تحقيق المزيد من التقدم والازدهار.

في حين لم تصدر بيانات تُذكر عن موضوع الانتخابات التركية أو فوز (أردوغان) من الرئاستين السورية والتونسية، مع أن الوسائل الإعلامية المحلية في كلا الدولتين انتقدت سياسات (أردوغان) ودعمت منافسه (كيليجدار أوغلو). مع ان التجاهل التونسي للانتخابات التركية كان مفاجئاً إلا أن صمت الرئيس السوري، (بشار الأسد) لم يكن مفاجئًا نظرًا للخلاف القائم بين (أردوغان) و(الأسد) نتيجة التدخل التركي (العسكري) المستمر في سوريا. ومن الجدير بالذكر أنه قبيل الانتخابات التركية اشترط (الأسد) انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية لكي يلتقي مستقبلاً (بأردوغان).

دولياً كانت روسيا من اوائل الدول التي هنأت تركيا بنجاح الانتخابات فيها، حيث هنأ الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) نظيره التركي (أردوغان) بفوزه بولاية رئاسية جديدة ، فالعلاقات بين روسيا وتركيا تتميز بتعاون وثيق في القضايا الدولية الرئيسية على الرغم من بعض الخلافات، حيث هنأ الرئيس (بوتين) (بحرارة) اثناء مكالمة هاتفية جمعته بنظيره التركي بقصد تهنئته بفوزه بولاية رئاسية ثالثة «مؤكدا اسهامه الكبيرة في تطوير

العلاقات الروسية التركية بطريقة بناءة ومفيدة للطرفين، وان الدعم الذي أعرب عنه الشعب التركي لرئيسه، يفتح آفاقا إضافية لتوسيع التعاون الثنائي العملي بين البلدين في مختلف المجالات ".

وهنّأ الرئيس الأميركي (إردوغان) على إعادة انتخابه قائلا «أتطلع إلى مواصلة العمل معا بصفتنا حليفين في الناتو بشأن القضايا الثنائية والتحديات العالمية المشتركة». وأبدى الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) تطلعه إلى "المضي قدما" في رفع التحديات العالمية المشتركة، فيما أمل الرئيس الأوكراني (فولوديمير زيلينسكي) "تعزيز الشراكة الاستراتيجية" مع تركيا.أما الرئيس الأميركي السابق (دونالد ترامب) فقد أشاد بـ"انتصار (إردوغان) الكبير والمستحق».

في اطار التشكيلة الحكومية الجديدة فان الرئيس (اردوغـان) عين رئيس جهاز المخابرات (هاكان فيدان) وزيراً للخارجية، انه عمل سابقاً ضابطاً في الجيش التركي، حيث تخرج من الكلية الحربية التركية ومن معهد اللغات التابع للقوات البرية، وأكمل تعليمه الأكاديمي أثناء خدمته في الجيش التركي. ومن ثم تم تنسيبه للعمل في حلف شمال الأطلسي خارج تركيا، وحصل اثناء خدمته في الحلف على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والإدارية من جامعة ماريلاند، كما حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة بيلكنت بأنقرة. وبعد اتمامه خدمته في الجيش التركي توجه الى الحياة الأكاديمية، وقام بتدريس العلاقات الدولية بجامعتي حاجتبه وبيلكنت بالعاصمة أنقرة. وشغل (هاكان فيدان) وبالتدرج مناصب مهمة في مجالات السياسة الخارجية والأمن على مختلف المستويات الحكومية، ومن تلك المناصب رئيس وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، ونائب وكيل الوزارة المسؤول عن السياسة الخارجية وقضايا الأمن في رئاسة الوزراء، وعضو في مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وممثلاً خاصاً لرئيس الوزراء، ونائباً لرئيس جهاز الاستخبارات، وممثلاً خاصاً لرئيس الجمهورية. ثم رئيسا لجهاز المخابرات وشغل هذا المنصب طوال 13 عاما منذ 27 مايو / أيار 2010. وهذا من شأنه أنْ يعني انتهاج سياسة خارجية تركية ذات صبغة امنية .

المحور الثالث: مستقبل الدور التركي تجاه العراق بعد 2023.

تتأتى اهمية الدور التركي في العراق من اسباب عدة، اهمها:

1- الجوار الجغرافي، حيث يشترك البلدان بشريط حدودي يبلغ طوله (367كم) معظمها تتكون من تضاريس جبلية شديدة الوعورة.

2- وجود حزب العمال الكردستاني الذي تعده تركيا حركة ارهابية عملت على محاربتها منذ عقود والذي يتخذ من مناطق شمال العراق مقراً له ومعسكرات للتدريب.

3- اعتماد اغلب الاحزاب والقوى السياسية العراقية على القوى الخارجية لتقوية مواقفها الداخلية، وهنا تبرز تركيا بوصفها من كبار اللاعبين الإقليميين.

4- محاربة الجماعات الإرهابية والتحديات الامنية وضرورة التنسيق مع دول الجوار.

5- اعتماد الاقتصاد العراقي على التجارة مع تركيا، مع العرض أنٌ التعامل التجاري العراقي مع تركيا سلبياً دائماً.

6- الخبرة التركية الـكبيرة في مجال إعادة البناء وانعاش التجارة والسياحة، حيث تعد تركيا من أكبر الدول المنتجة في المنطقة في مختلف المجالات، كما أنها تعد سوقا وممرا في الوقت ذاته للنفط العراقي، ولاسيما نفط شمال العراق.

وغيرها من الاسباب الكثيرة التي تجعل من العراق من اوائل الدول التي تتأثر بما يجري في تركيا (والعكس صحيح)، حيث تمثل الانتخابات التركية حدثاً مهماً بالنسبة للعراق. فبعد فوز الرئيس (رجب طيب اردوغان) بولايته الرئاسية الجديدة هنأه رئيس مجلس الوزراء (محمد شياع السوداني) بتغريدة قال فيها (نتقدم بخالص التهنئة للأخ الرئيس، السيد رجب طيب أردوغان، بمناسبة فوزه بثقة الشعب التركي الصديق، وإعادة انتخابه رئيسًا للجمهورية التركية، كما نتمنى للعلاقات العراقية التركية التقدم والازدهار واستمرار أواصر الصداقة والتعاون المتبادل). وتتمثل اوجه التعاون بين العراق وتركيا فيما يأتي:

اولاً: طريق التنمية

يعد طريق التنمية من ابرز علامات التعاون العراقي – التركي، حيث تم الاعلان عنه رسمياً اثناء زيارة رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الى تركيا بناءً على

دعوة رسمية من الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، وعقد الاثنان مؤتمراً صحفياً في انقرة يوم الثلاثاء الموافق 21-3-2023 واعلنا فيه رسمياً انطلاق طريق بري جديد عابراً للقارات يبدأ من ميناء الفاو في البصرة وينتهي بأوربا مروراً بتركيا.

ويتألف الطريق من طريق بري بطول 1200كم ومن مسارين احدهما للسكك الحديدية واخر طريق سريع لنقل المسافرين والبضائع ويستعمل لمرور المركبات الصغيرة وشاحنات النقل الضخمة فضلاً عن الموانئ والمطارات، ويعمل هذا الطريق على احداث تنمية حقيقية في المناطق التي يمر بها بعد انشاء المصانع والمعامل والمشاريع الاستثمارية الاخرى، من جانب اخر فان طريق التنمية سيحول العراق الى ممر للتجارة العالمية حيث سيختصر زمن الرحلة البحرية من 33 يوم الى 15 يوم فقط. كما موضح في الخريطة الاتية:

إنّ لطريق التنمية من الاهمية بمكان أنّه سيعمل على خلق فرص حقيقية للتنمية في المناطق التي سيمر فيها، حيث سيبدأ مساره من محافظة البصرة ليمر بمحافظات ذي قار، والمثنى، الديوانية، النجف، كربلاء، بابل، بغداد، صلاح الدين، نينوى واخيراً دهوك التي ستكون المحافظة الاخيرة التي سيعبر منها الطريق الى تركيا. كما في الخريطة التالية :

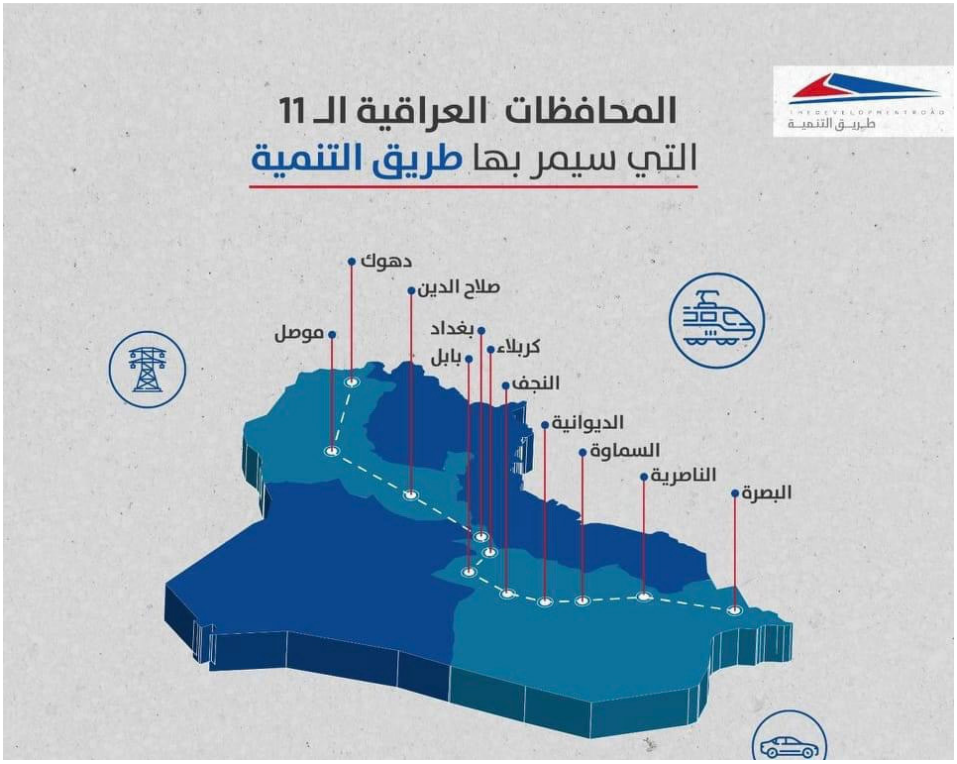

سيوفر الطريق في مرحلته الاولى 100 الف فرصة عمل سترتفع في مرحلته الثانية الى 500 الف فرصة عمل. الطريق يتكون من ثلاث مراحل بتكلفة اجمالية بلغت اكثر من 17 مليار دولار بعوائد مالية متوقعة تبلغ اكثر 4.5 مليار دولار، المرحلة الاولى منه التي تنتهي عام 2028 تنقل 3.5 مليون حاوية شحن للبضائع ، اما المرحلة الثانية التي تمتد من 2028 – 2038 فأنها تستهدف نقل 7.5 مليون حاوية. وتمتد المرحلة الثالثة الى عام 2050 عند اكتمال مشروع ميناء الفاو بالكامل والذي يضم 99 رصيفاً بحرياً للشحن.

وتتجلى اهمية طريق التنمية في امكانية ربطه مع دول الجوار العراقي كما موضح في الخريطة الاتية:

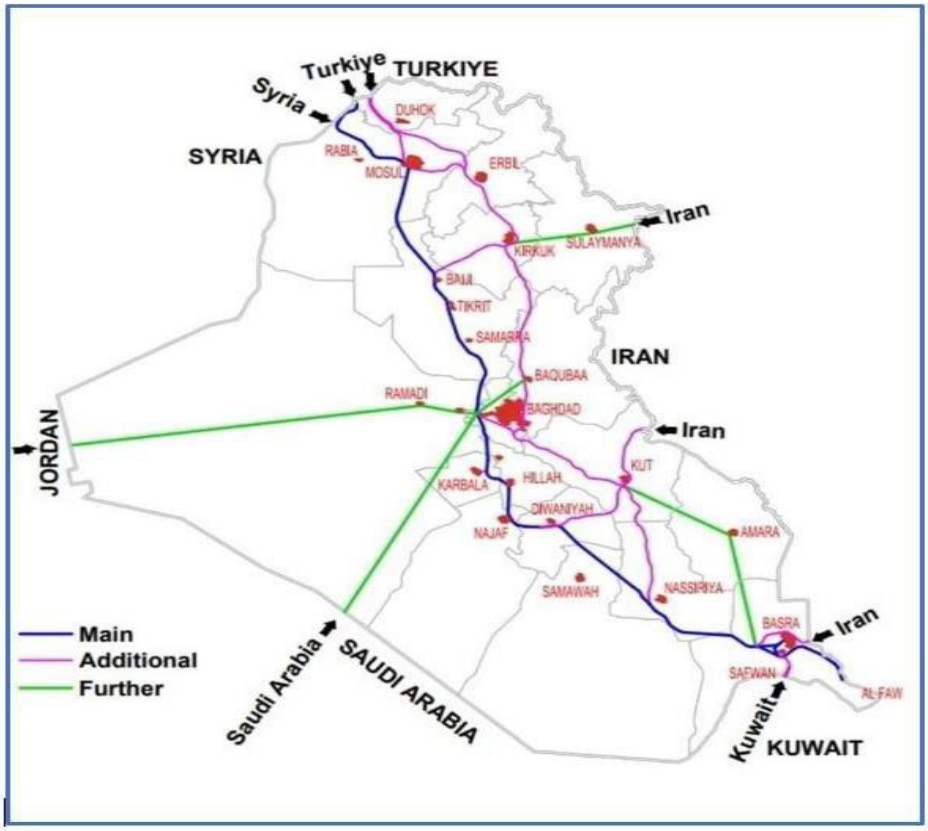

حيث يمكن الاستفادة من معبر جديدة عرعر الحدودي مع المملكة العربية السعودية في خلق عقد مواصلات جديد، والامر نفسه مع الكويت عن طريق منفذ سفوان الحدودي ، وكذلك مع الاردن عن طريق منفذ طريبيل الحدودي، ومع ايران عن طريق منفذي الشلامجة في البصرة و باشماغ في السليمانية الحدوديين.

ثانياً: العلاقات التجارية

تمثل تركيا واحدة من اكبر الدول المصدرة للعراق حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا 15.2 مليار دولار لعام 2022، مقارنة بـ12.8 مليار دولار لعام 2021. وحققت الصادرات التركية إلى العراق نمواً بلغ 23.6%، لتسجل 13.8 مليار دولار، بينما نمت الصادرات العراقية إلى تركيا بنسبة 14.7% مسجلة 1.4 مليار دولار، وهذا يعني ان الميزان التجاري العراقي – التركي سالباً من طرف العراق موجباً من طرف

تركيا. وترتبط الصادرات العراقية لتركيا بالدرجة الاساس بقطاع النفط على العكس من الصادرات التركية التي تتميز بتنوعها لتغطي تقريباً نواحي الحياة كافة.

ثالثاً: خدمات السياحة والدراسة

تمثل تركيا البلد المفضل بالنسبة للسياح العراقيين حيث وحسب احصائيات وزارة السياحة والثقافة التركية ان عدد السياح العراقيين لعام 2022 بلغ (1.372) مليون سائح، حيث احتل السياح العراقيون المرتبة الاولى بين السياح العرب لتركيا، في حين يبلغ عدد الطلبة العراقيين في تركيا (حسب احصائيات غير رسمية)* ما يقارب (15 الف) طالباً اغلبهم من طلاب الدراسة الجامعية الاولية مستفيدين من التسهيلات الدراسية التي تقدمها الجامعات التركية من ناحية المعدلات المتدنية ورخص تكاليف الدراسة (نسبياً) مقارنة بغيرها من الدول فضلاً عن استغلال مدة الدراسة هناك بالاستجمام والراحة بسبب طقس العراق ونقص الخدمات التي يعاني منها العراق . اضافة للطلبة والسائحين فان الجالية العراقية تعد ثاني اكبر جالية في تركيا بعد الجالية السورية بتعداد يبلغ اكثر من 700 الف عراقي حسب احصاءات وزارة الهجرة والمهجرين العراقيين، كذلك فان العراقيين ولسنوات طويلة كانوا اكبر مستثمرين في قطاع العقارات في تركيا مستفيدين من التسهيلات التركية في مجال لاستثمار ومنها منح الجنسية التركية لكل من يشتري عقاراً بمبلغ 250 الف دولار امريكي.

رابعاً: الحرب ضد الجماعات الارهابية وحزب العمال الكردستاني

تعد الجماعات الارهابية اكبر تحد تواجهه الحكومتين العراقية والتركية فمن جهة تشكل الجماعات التابعة لحزب العمال الكردستاني تهديداً للسلم والامن لسكان المناطق المحاذية للحدود التركية، حيث تعد المناطق الجبلية في محافظتي اربيل ودهوك مسرحاً لعمليات الجيش التركي واخرها كان القصف المدفعي على مصيف برخ الواقع في قضاء زاخو في محافظة دهوك والمحاذي للحدود التركية يوم 2022/7/20 والذي ادى الى استشهاد 8 مواطنين وجرح 23 مواطنا آخرين جميعهم من السياح المدنيين. كذلك فان الجيش التركي والذي يتخذ من الحرب ضد حزب العمال الكردستاني ذريعة له اقام قواعد عسكرية عدة تابعة في محافظات (نينوى، اربيل، دهوك) اكبرها قاعدة بعشيقة في نينوى. مما يشكل انتهاكاً لسيادة الدولة العراقية يتوجب معه الرد بكافة الوسائل ضد (الاحتلال التركي) لاراضٍ عراقية. من جهة اخرى فان

الحرب ضد تنظيمات الدولة الاسلامية الارهابية (داعش) تمثل وجهاً أخراً من اوجه التعاون بين الحكومتين العراقية والتركية فكلا الطرفين عمل على محاربة هذه المجاميع الارهابية والحد من نشاطاتها وتعددت اوجه التعاون هذه منها العملية التي قام بها جهاز المخابرات العراقي بالتعاون مع المخابرات التركية باعتقال الارهابي غزوان الزوبعي الملقب (ابو عبيدة) المسؤول عن تفجير الكرادة الارهابي عام 2016، وكذلك عملية اعتقال الارهابي سامي الجبوري المسؤول المالي لتنظيمات داعش الارهابية في منطقة ادلب (الخاضعة للسيطرة التركية) في شمال سوريا. وغيرها الكثير منم الامثلة التي تدل على التعاون بين الطرفين في محاربة الجماعات الارهابية.

خامساً: تعامل اقليم كردستان العراق.

يمثل المتغير الكردي اهم المتغيرات في العلاقات العراقية – التركية، فعلى الرغم من أنٌ تركيا لا ترغب بقيام دولة كردية لان ذلك من شأنه خلق مشكلة كبيرة بالنسبة لها خاصة مع وجود اكثر من 22 مليون كردي يعيشون في تركيا يتركزون في جنوب وجنوب شرق تركيا على الحدود مع ايران والعراق وسوريا، وهي تعمل جاهدة لمنع أي وحدة كردية او اقامة أي دولة كردية قريبة على حدودها والدليل على ذلك التعاون التركي – العراقي في تقويض الاستفتاء الذي اقامه اقليم كردستان العراق لغرض الاستفتاء على الاستقلال عن العراق عام 2017 والسماح للقوات العسكرية العراقية باستخدام الاراضي التركية لغرض السيطرة على منفذ ابراهيم الخليل الحدودي بين البلدين والواقع في محافظة دهوك التابعة لإقليم كردستان العراق، إلا أنٌ السياسة الخارجية التركية تتسم بالبراغماتية بجزئية التعامل مع اقليم كردستان العراق فهي من جهة تمنع الاقليم من اقامة دولة كردية ، ومن جهة اخرى فهي تمثل البوابة الاقتصادية والتجارية للاقليم نحو العالم، فهي تسمح للاقليم بتصدير النفط المستخرج من الاراضي التابعة له عن طريق انبوب النفط العراقي الذي يبدأ من كركوك ويصل الى ميناء جيهان التركي مخالفة بذلك الاتفاقات بين البلدين بحصر تصدير النفط الخام العراقي عن طريق الحكومة الاتحادية العراقية فقط، مما دفع لاقامة دعوى قضائية دولية ضد تركيا ليكسبها لاحقاً، وتقضي هذه الدعوى دولية بمنع تركيا من السماح لنفط العراق المهرب من اقليم كردستان العراق من المرور بالاراضي التركية او تصديره عن طريق الموانئ التركية، فضلاً عن اعطاء العراق الحق بتعويضات بدلاً عن الضرر الذي لحق العراق من جراء سماح تركيا باستخدام

خطوط تصدير النفط العراقي لتهريب نفط اقليم كردستان، هذه التعويضات التي تبلغ قيمتها 20 مليار دولار دليل على التخادم التركي – الكردي فيما يخص موضوع استنزاف نفط العراق وبيعه بأبخس الاثمان وخصوصاً (لاسرائيل) وهو ما دفع رئيس وزراء اقليم كردستان العراق (مسرور برزاني) للسفر الى تركيا ولقاء الرئيس (اردوغان) بحضور وزير الخارجية التركي في 2023/6/20 لغرض ايجاد مخرج لغرض استئناف تصدير النفط.

سادساً: ازمة المياه.

تعد ازمة المياه وخصوصاً مياه نهري دجلة والفرات وروافد نهر دجلة نهري الخابور والزاب الاعلى التي تنبع من تركيا من اهم القضايا الخلافية في العلاقات العراقية التركية، فتركيا التي اقامت العديد من السدود على نهري دجلة والفرات حجبت حصة العراق المائية وقللتها الى اقل من الثلث، هذه السدود بعضها انشأ لغرض توليد الطاقة الكهربائية كسد اليسو على نهر دجلة وبعضه ألآخر عمل على تحويل مجرى الانهار كسد الجزرة على نهر دجلة، كل هذه الاسباب فضلاً عن السياسة المائية الايرانية جعلت العراق يمر بأسوأ ازمة مائية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حيث انخفض الخزين المائي الاستراتيجي العراقي لادنى مستوى منذ ثلاثينات القرن الماضي ففي حين كان الخزين المائي يبلغ 60 مليار متر مكعب عام 2019 انخفض ليبلغ اقل من 7 مليار متر مكعب عام 2023 حسب المتحدث الرسمي لوزارة الموارد المائية العراقية، الا ان ذلك لايعني بالضرورة غياب التعاون بين البلدين في مجال المياه حيث اعلن رئيس مجلس الوزراء العراق (محمد شياع السوداني) اثناء زيارته لتركيا شهر اذار الماضي عن مبادرة تركية تتضمن رفع مناسيب اطلاق المياه في نهر دجلة لمدة شهر لغرض مساعدة العراق على تجاوز ازمة الجفاف التي يمر بها.

التوصيات

كما علمنا أنٌ العلاقات العراقي – التركية تتميز بأوجه مختلفة فهي خلافية في موضوع المياه الا انها تعاونية في مجالات الاقتصاد، وفي الغالب فان هذه العلاقات تكون بالصورة السلبية من الجهة العراقية موجبة من الجهة التركية حيث ان تركيا هي المستفيد دائماً من علاقتها مع العراق، وان حدثاً مهماً كالانتخابات التركية ليس بأمر عادي بالنسبة للعراق فمقياس التأثير والتأثر بين البلدين مرتفع جداً، وعليه نرى أنٌ على صانع القرار العراقي ان يستثمر الولاية الرئاسية الاخيرة للرئيس (اردوغان) احسن

استثمار من الأمور الآتية:

1- العمل على تحقيق حالة من التوازن في العلاقات بين البلدين الجارين.

2- حل مشكلة المياه بما يضمن الحقوق الدولية للعراق في مياه الانهار التي تنبع من تركيا وتجري في اراضيه.

3- وضع حلول سريعة لموضوع العشوائية في تسويق النفط العراقي ومنع تهريبه خصوصاً بالشاحنات.

4- العمل على فتح مجالات استثمار جديدة والاستفادة من خبرات ومهارات الشركات التركية.

5- خلق حالة من التكامل في الصناعات وخصوصاً الغذائية منها.

6- الاستفادة الكاملة من طريق التنمية وجعله اس العلاقات بين البلدين وتطويره لتحقيق اقصى استفادة منها.

7- مد خطوط جديدة لتصدير النفط والغاز الطبعي العراقيين الى اوربا عن طريق تركيا.

المحتويات

مقدمة المركز 5

الانتخابات التركية صراع القوى السياسية واتجاهات تصويت الشعب التركي .....

أ.م.د. علي دريول الجبوري 7-12

السياسة التركية تجاه العراق بعد انتخابات 2023 أدوار مركبة وثوابت متجددة .....

أ.د. علي فارس حميد..... 13-16

تأثيرات نتائج الانتخابات التركية 2023 على العراق: الفرص والتحديات .....

أ.م.د. محمد شطب عيدان 17-24

مستقبل العلاقات العراقية التركية في ضوء التواجد العسكري التركي في شمال العراق وماستؤول اليه بعد انتخابات 2023 .....

أ.م.د. زياد يوسف حمد 25-30

الاثر الاقليمي للانتخابات التركية وانعكاساتها على العراق .....

م.م مصطفى حمادي ابراهيم..... 31-46